

ما هو دور المنظمات اليمينية في تصنيف منظمات حقوقية فلسطينية بأنها «إرهابية»؟



صفحة (٢)

تقرير رسمي: الغالبية الساحقة من الوزارات والهيئات الإسرائيلية فشلت في تحضير خطط لمواجهة أزمة المناخ المتفاقمة!



صفحة (٤)

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢١/١١/٢ الموافق ٢٦ ربيع الأول ١٤٤٣هـ العدد ٥١٤ السنة التاسعة عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مركز الدراسات الفلسطينية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

النساء في إسرائيل ومؤشرات جديدة بشأن اللامساواة والقطبية الجندرية

بقلم: أنطون شلحت

دل آخر تقرير صادر عن «مجلس التعليم العالي» في إسرائيل في مناسبة افتتاح السنة الدراسية في الجامعات ومعاهد التعليم العالي وكلياته على أنه بالرغم من أن نسبة النساء في الدراسة الأكاديمية على درجاتها كافة تبلغ أكثر من نصف مجموع الطلبة الجامعيين (نحو ٦٠ بالمئة)، فإن ما توصف بأنها «قطبية جندرية» وخصوصاً في اختيار المواضيع والمهن الدراسية لم تتزحزح من الوضع الدائم الذي هي عليه منذ عدة أعوام. وهذا الوضع يقف في طليعة العوامل التي تتسبب بتفاقم اللامساواة في سوق العمل نظراً إلى أن الطالبات، في أغليبتهم، ما زلن يختزن دراسة مواضيع ومهن تتميز، منذ البداية، بالرواتب المتدنية نسبياً، مقارنة بالرواتب التي كان بإمكانهن الحصول عليها في قطاعات عمل أخرى كقطاع الهايتك مثلاً، حيث إن متوسط الأجور في هذا القطاع يعادل ضعفي متوسط الأجور في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام.

ووفقاً للتقرير، تصل نسبة النساء الإسرائيليات من بين طلبة الدرجة الجامعية الأولى إلى نحو ٥٨ بالمئة، ولكن نسبتهن في دراسة مجالات الهندسة على اختلاف تخصصاتها والفيزياء والرياضيات وعلوم الحاسوب تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة فقط، في حين أن نسبتهن في دراسة مجالات التربية والتعليم والمهن الطبية المساعدة مثل التمريض تصل إلى نحو ٨٠ بالمئة، كما أن نسبتهن في دراسة مجالات العلوم الاجتماعية والبيولوجيا تصل إلى نحو ٧٠ بالمئة، ولعل النسبة المتساوية الوحيدة بين الذكور والإناث هي في دراسة مجالات الحقوق والطب والزراعة.

وفيما يخص طلبة الدرجة الجامعية الثانية، تصل نسبة النساء الإسرائيليات إلى نحو ٦٣ بالمئة، ولكن نسبتهن في دراسة مجالات الهندسة على اختلاف تخصصاتها والفيزياء والرياضيات وعلوم الحاسوب تتراوح بين ٢٥ و ٣٠ بالمئة، في حين أن نسبتهن في دراسة مجالات التربية والتعليم والمهن الطبية المساعدة مثل التمريض تصل إلى نحو ٨٥ بالمئة.

وتصل نسبة النساء الإسرائيليات في صفوف طلبة الدرجة الجامعية الثالثة إلى نحو ٥٤ بالمئة، ولكن نسبتهن في دراسة العلوم الدقيقة ضئيلة جداً (أقل من الثلث)، في حين أن نسبتهن في دراسة مجالات التربية والتعليم والمهن الطبية المساعدة مثل التمريض والعلوم الاجتماعية تصل إلى أكثر من الثلثين.

بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة النساء اللاتي يدرسن في كليات أعلى من نسبة النساء اللاتي يدرسن في الجامعات، ونسبة النساء الإسرائيليات في الكليات تظل مرتفعة حتى في حال استثناء الكليات المتخصصة في تدريس التربية والتعليم. وتصل نسبة النساء الإسرائيليات اللاتي يدرسن المهن الطبية المساعدة في الكليات إلى ٩١ بالمئة، بينما تصل نسبتهن في كليات التربية والتعليم إلى ٩٣ بالمئة.

ويشير التقرير إلى ارتفاع عدد النساء العضوات في سلك التدريس الجامعي الرفيع في مؤسسات التعليم العالي غير أنه في الوقت عينه تنخفض نسبتهن في المراتب العليا لهذا السلك، فبينما تشكل النساء نصف أعضاء سلك التدريس من ذوي رتبة محاضرين في الجامعات والكليات فهن يشكلن أقل من خمس سلك التدريس من ذوي لقب

بروفيسور. يضاف لهذا التقرير إلى كم يصعب حصره من التقارير التي تتناول بصورة دورية معطيات مستجدة تتعلق بمؤشرات تبين حالتها اللامساواة والقطبية الجندرية في إسرائيل، وتوقف عندها بين الفينة والأخرى، وتبرز من بين هذا التقارير تلك التي تصدر عن وزارة المالية وكان آخرها قبل فترة وجيزة وتطرق من بين ما تطرق إليه من أمور إلى موضوع انخفاض عدد النساء العاملات في قطاع الهايتك الإسرائيلي، وعزا التقرير ذلك إلى سبب مركزي هو العدد

المتدني من النساء اللاتي يختزن دراسة المواضيع العلمية ذات العلاقة والأهمية الضرورية للانخراط في الصناعات المتقدمة عموماً، والهايتك خصوصاً، وفي مقدمتها بالطبع: علوم الحاسوب والرياضيات والهندسة والفيزياء. وأكثر ما شدد التقرير عليه أن الفجوات، بين الرجال والنساء، تبدأ بالتكوّن في مرحلة الدراسة الثانوية لكنها تتعمق وتتفاقم حداثتها في أطر التعليم العالي المختلفة، من جامعات ومعاهد عليا وكليات أكاديمية. وبناء على ذلك تكون النتيجة المباشرة استمرار حالة اللامساواة في حين أن النتيجة الأبعد مدى هي موضعة المرأة، بصورة مسبقة البرمجة، في موقع ثانوي إن لم يكن في هامش المجتمع.

كما تنهي وزارة المالية تقريرها هذا بالتنشيد على أنه بالرغم من الزيادة الواضحة والكبيرة نسبياً، التي حصلت في نسب مشاركة النساء في قوة العمل بسوق العمل خلال العقود الثلاثة الأخيرة على نحو خاص، فإنه لا تزال ثمة فجوات عميقة وفوارق كبيرة في الأجور ما بين النساء والرجال، في مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية في إسرائيل، وقد بلغ متوسط الفرق بين أجور الرجال وأجور النساء نحو ٣٧٠٠ شيكل بالمعدل!

لا شك في أن مثل هذه التقارير تثبت من باب أولي مبلغ ترسخ التمييز الطبقي المتسقة إلى درجة كبيرة مع القطبية الجندرية، فضلاً عن أنها تنطوي على ما ينسب الرواية الإسرائيلية الذاتية إلى أن دولة الصهيونية محت هذه القطبية ووجدت الجميع في مسار تقدم مؤخذ.



حكومة بينيت - لايبدا: الانتخابات تزداد صعوبة.

مؤشرات لبدء خلافات في الائتلاف والحكومة الإسرائيلية تنجح في كسر احتكار «شهادات الحلال»!

مراقبي حلال، ونتيجة معاناة ناجمة من عدم وجود تعليمات ثابتة وموحدة لإصدار شهادات الحلال، ومن الطيات المفردة التي يعرضها المراقبون، ورأى أنه في أعقاب هذه التعديلات القانونية فإن الجمهور سيحصل على منتجات حلال أفضل.

وحسب تقديرات نشرتها الصحافة الاقتصادية، فإن الإنفاق الاقتصادي على طعام الحلال حالياً يقدر بـ ٣ مليارات شيكل سنوياً (٩٢٥ مليون دولار)، ويتم دفع ٦٤ مليون شيكل من هذا المبلغ في مقابل «شهادات حلال» صادرة عن حاخامات محليين، إضافة إلى مبالغ كبيرة تُدفع لإصدار شهادات من مجلس الحاخامية التابع لطوائف المتدينيين المتميزتين الحريديم، وبموجب التقديرات، فإن ما يدفعه كل مطعم على «شهادة الحلال» سنوياً، يتراوح ما بين ألف إلى ١٠ آلاف شيكل. أما الفنادق فإن كل واحد منها مطلوب منه أن يدفع سنوياً ٢٥٠ ألف شيكل (٧٨ ألف دولار) لمجلس الحاخامية في المدينة، ورسومها أعلى بكثير، وغير محددة، للمجلس التابع للحريديم، وأيضاً وفق التقديرات، فإن ٧٥٪ من المصالح والمراقب الإسرائيلية بجوزتها شهادة من الحاخامية الرئيسية، وأخرى من مجلس الحريديم.

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «دي مارك» الاقتصادية، ناتني طوكر، إنه من حيث المبدأ، فإن الأهمية الكبيرة للإصلاح في مجال «شهادات الحلال» لكسر احتكار الحاخامية الكبرى كامنة ليست في تحقيقه فقط، بل في الرسالة العامة التي ينقلها، فما كان قائماً، لم يعد موجوداً، والعلاقة الوثيقة للغاية بين الدين والدولة، والتي ولدت عدداً كبيراً من التشويشات وإهدار المال والفساد السياسي، أخذت في الانهيار.

ووفقاً لـ طوكر، فإن «الإصلاح نفسه، وهذا ما يجب الاعتراف به، لن يضر بشكل مباشر مجتمع الحريديم المتشدد، على العكس من ذلك، فقد اعتمد الحريديم المتشددون حتى الآن فقط على هيئات الحلال الخاصة بهم، وقد تردهم قوة هذه الهيئات الآن مع افتتاح السوق على المنافسة. ولكن هذا الإصلاح سيقوض مركزاً للسلطة السياسية والاقتصادية هو هيئة الحاخامية العليا، وهذا بالضبط ما أزعج ممثلي أحزاب الحريديم في الكنيست».

ويقول طوكر إن الإصلاحات في قانون «شهادات الحلال» تنضم إلى سلسلة إجراءات أخرى اتخذتها الحكومة الحالية، وعارضتها كتلتا الحريديم، وبضمن ذلك إلغاء مخصصات الحضنة للأسر التي معيها لا يعمل وإنما يدرس في المعاهد الدينية، وخفض سن التجنيد الإلزامي للحريديم إلى ٢١ عاماً بدلا من ٢٤ عاماً، وتحديد سقف أعلى لمن يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية من شبان الحريديم.

لكن هذه الخطوات، كما يضيف طوكر، تبقى هامشية وغير مهمة نسبياً مقارنة بالمشكلات الأساسية الموجودة في العلاقة بين الحريديم والجمهور العام، والحكومة الحالية بالكاد تطرقت إلى قضايا مثل ميزانيات المدارس الدينية وجهاز تعليم الحريديم، على العكس من ذلك، فميزانية المعاهد الدينية بلغت حتى الآن في أساسها ٨٠٤ ملايين شيكل (٢٥١ مليون دولار)، وارتفعت في الأيام الأخيرة خلال المناقشات في اللجنة المالية البرلمانية إلى ١,١٧ مليار شيكل (٣٦٦ مليون دولار)، تقريباً مثل العام الماضي، إلا أنه للمرة الأولى، وخلافاً للعام الماضي، ستدخل الإضافة في أساس الميزانية، لتكون ميزانية ثابتة، وقاعدة لأي زيادة مستقبلية.

ويقول طوكر: «كان إصلاح قطاع إصدار «شهادات الحلال» غاية في حد ذاته، لكنه أيضاً كان رمزاً، وعليه أن ينسدر قادة الحريديم من خطوات أخرى، يتحفظون منها ويعترضون عليها». ويرى الكاتب أنه «على الرغم من تشكيل الائتلاف الحالي في إسرائيل حول هدف معارضة شخص بنيامين نتانياهو، إلا أنه أيضاً قاسماً مشتركاً من القيم ضد الوضع القائم، الذي ساد حتى الآن في العلاقات بين الدولة والحريديم، وهذا ما نجح في توحيد نفتالي بينيت (يميناً) وياكير لايبدا (يوجد مستقبل) وميراف ميخائيلي (حزب العمل) ونيتسان هوروفيتس (ميرتس)... إن الغضب الذي يتراكم تجاه بعض جمهور الحريديم، بسبب سوء السلوك، قد يتحول إلى وضع سياسي طويل الأمد، ويمكن أن يجعل الصوت السياسي للحريديم معتدلاً»!

في السياسة الإسرائيلية سعت له حكومات عديدة، ومنها قوية، ولكنها فشلت أمام سطوة الأحزاب الدينية المتمزعة للحريديم، وحتى أحزاب من التيار الديني الصهيوني؛ إذ إنه مع إقرار الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل في الأيام القليلة المقبلة، سيتم إقرار قانون يكسر احتكار المؤسسة الدينية العليا لإصدار «شهادات الحلال» اليهودي، وأيضاً يحاصر مؤسسات الحريديم المخولة هي أيضاً بإصدار «شهادات حلال». وسيدخل القانون حيز التنفيذ ابتداء من مطلع العام ٢٠٢٣.

وهذه واحدة من القضايا الأشد سخونة في الجدل بين الجمهور العام وقادة المتدينيين خاصة الحريديم، وتزداد القضية سخونة لأنها مرتبطة بشكل مباشر بالاقتصاد، إذ أن احتكار إصدار «شهادات الحلال» فرض قيوداً شديدة، وبكلفة عالية، على المصالح والمراقب الاقتصادية التي تحتاج لهذه الشهادات، في حين أن عبء الكلفة الأكبر يتدرج تلقائياً على عاتق المستهلكين، على سبيل المثال فإن كلفة شروط الحلال اليهودي ترفع أسعار المواد الغذائية بالمعدل بنسبة ٢٥٪ مقارنة مع أسعارها في أسواق الدول المتطورة. وكسر الاحتكار لن يلغي فارق الأسعار هذا، إلا أنه قد يساهم في خفضه.

ولا تتوقف قيود الحاخامية على السوق الإسرائيلية، بل أيضاً على الشركات في الخارج التي تنتج وتصدر لإسرائيل، فالحاخامية العليا لا تعترف بشهادات حلال، تصدرها مؤسسات دينية يهودية في دول العالم، حتى التي فيها طوائف دينية متمزعة، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، بل ترسل من طرفها رجال دين مؤهلين لإصدار شهادات كهذه على المنتجات التي تتصل إلى إسرائيل.

وبحسب تقرير سابق، يقول مستوردون اللحوم إن استيراد اللحوم من أميركا اللاتينية يستوجب إرسال ما بين ١٠٠ إلى ١٤٠ رجل دين يهوديا إلى كل مسلخ سيتم الاستيراد منه، وكلفة كل رجل دين كهذا تتراوح ما بين ٧ آلاف إلى ٨ آلاف دولار شهرياً، بالإضافة إلى تكاليف أخرى، ما يعني كلفة شهرية تتجاوز ١٠٠ ألف دولار، من أجل استيراد ٥٠٠ طن من اللحوم المجمدة.

وكما ذكرنا في العديد من الحكومات التوصل إلى صيغة مع كتلتي الحريديم، ومع الحاخامية العليا الرسمية، إلا أن هذا لم ينجح، كما لم تنجح مبادرات أعضاء كنيست ل طرح قوانين تصل إلى هدف كسر الاحتكار. ومن أبرز أسس القانون الجديد: اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠٢٣ (مطلع العام)، سيتم فتح سوق «شهادات الحلال» في إسرائيل للمنافسة الكاملة، وستكون الهيئات الخاصة المرخصة قادرة على منح «شهادة الحلال»، والتنافس في ما بينها ومع المجالس الدينية؛ وستكون الهيئات الخاصة قادرة على الاختيار بين معايير للشرعية اليهودية، صارم ومتساهل، تحدهما الحاخامية الرئيسية، لكن الحاخامية لن تحتكر وضع المعايير، وستكون أي جمعية من ثلاثة حاخامات كبار، قادرة أيضاً على تقديم معايير حلال بديلة.

كذلك ينص القانون على أنه لن تكون تعريفية إصدار الشهادات موحدة وإنما تنافسية؛ وليس فقط الإنتاج المحلي سيستفيد من المنافسة على إصدار «شهادات الحلال»، بل أيضاً الواردات ستكون قادرة على اختيار الهيئات المحلية المرخص لها بإصدار الشهادات.

ويمنح القانون أيضاً، حاخامات المدن صلاحية إصدار «شهادات حلال» وحتى للشركات التي ليست في منطقتهم البلدية، وهذا لغرض إحداث هزة في قطاع الشهادات وتسريع عملية إصدارها، أما بالنسبة لمراقبي الحلال، فسيكونون مطالبين بالحصول على تاهيل من الحاخامية الرئيسية، كما أن المجال سيكون مفتوحاً أمام النساء للعمل كمراقبات حلال.

وسارع اتحاد المطاعم للترحيب بالمصادقة على مشروع القانون، وقال رئيس الاتحاد، شاي بيرمان، إن «الإصلاح هو بشري سارة لكل أصحاب المطاعم والجمهور، وما من شك في أن الكثير من أصحاب المطاعم الذين ترددوا في الاتصال مع الحاخامية العليا، سيفحصون الآن إمكانية طلب شهادة حلال».

وتابع بيرمان: «منذ سنوات ونحن نصرخ بسبب إجبارنا على توظيف

كتب برهوم جرابسي:

تقف الحكومة الإسرائيلية، هذا الأسبوع، أمام الامتحان الأصعب منذ حصولها على الثقة في منتصف حزيران الماضي، حينما ستعرض على الهيئة العامة في الكنيست مشروع الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل، للتصويت عليه بالقراءة النهائية، وبدا حتى مطلع الأسبوع، أن الائتلاف الذي يتركز على ٦١ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً ما زال متماسكاً، وقد ينجح في تمرير الميزانية. في المقابل، فإنه على الرغم من أن الائتلاف هش وضعيف نسبياً، إلا أنه نجح في تمرير قانون عززت عنه حكومات سابقة، وهو ما سيكسر احتكار إصدار «شهادات الحلال» لينهي جلاً قائماً منذ سنوات طويلة.

وعلى الرغم من بعض التقارير الصحافية الإسرائيلية الصادرة في الأيام الأخيرة، والتي تدعي وجود خلافات من شأنها أن تهدد تمرير الموازنة العامة، ما يعني في حال الفشل، حل الكنيست والحكومة فوراً، والتوجه للانتخابات برلمانية جديدة، فإن الائتلاف يبدو متماسكاً أكثر، إذ أن الائتلاف منج كل واحد من الأطراف الثمانية، ما يرضيه في بعض مطالبه، ولو كان الأمر متعلقاً بوعود على ورق، مثل مخططات متعددة السنوات للحكومة لا تعرف غدها، ولا مصيرها في المدى القريب ورغم أن في مثل هذه الوجود وتلبية الطالبات ما يتناقض مع سياسات مفترضة لأطراف أخرى في الائتلاف، مثل قرارات بناء آلاف البيوت الاستيطانية في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة.

وحيثما نتحدث عن أغلبية ٦١ نائباً، من أصل ١٢٠ نائباً، فإن غياباً قسرياً لأحد نواب الائتلاف قد يكون مصيرياً لضمان الأغلبية للميزانية، بالذات في موجة الكورونا، ولهذا فإن أيام هذا الأسبوع في غاية الحساسية بالنسبة للائتلاف.

ولكن في اليوم التالي لتمرير الميزانية، وكما يبدو حسب عدة مؤشرات، فإن الخلافات الداخلية في الائتلاف، التي تهدد تماسكه، قد تنشب في وقت مبكر، رغم أن أطراف الائتلاف اتفقت في ما بينها على إبقاء كل القضايا الخلافية إلى ما بعد مرور عام كامل على بدء عمل الحكومة من أجل التحاور حولها، بمعنى بعد حزيران العام المقبل.

وقد شهدنا في الأيام الأخيرة بعض التصريحات الخلافية، مثل الموقف من سن قانون يستهدف شخصين بنيامين نتانياهو، ما سيمنع من الترشح مستقبل لرئاسة الحكومة، وهو القانون الذي يمنع منهما من الفساد من تكليفه بتشكيل حكومة. وكذا أيضاً بالنسبة لاعتراضات من جانب ميرتس على قرارات بناء آلاف البيوت الاستيطانية في الضفة.

ولكن في الأسبوع الماضي ظهر مشهد مخالف لما رأيناه في الأشهر الخمسة الماضية، إذ التحمت كتل اليمين الاستيطاني المعارضة مع كتل الائتلاف الحاكم، في المعارضة على مشروع قانون قدمته القائمة المشتركة يلزم إسرائيل الرسمية بالاعتراف بجزيرة كفر قاسم، غير أن ٦ نواب من الائتلاف الحاكم، ٤ من القائمة الموحدة و ٢ من ميرتس صوتوا إلى جانب مشروع القانون، ما جعل وزير البناء والإسكان، زئيف إلكين، من كتلة «أمل جديد»، يهدد بتصويت نواب الائتلاف مع مبادرات قوانين طرحها كتل اليمين الاستيطاني المعارضة.

وليس واضحاً إلى أي مدى ستصل هذه التهديدات، خاصة وأن أطراف الائتلاف الثمانية تعرف أنها ستقف كلها على سجادة واحدة، وفي ما لو اهترت، وتساقطت الانتخابات للكنيست، وربما بقوة أكبر، إلا أن مكانتها التي ستعديدها الانتخابات للكنيست، وربما بقوة أكبر، إلا أن مكانتها الحالية في الحكم لن تبقى على حالها، ولهذا فإن المصلحة المشتركة هي الحفاظ على تماسك الائتلاف، حتى تحقيق شيء أكبر على الأرض. في المقابل، فإن كتل اليمين الاستيطاني المعارضة، كما يبدو، تعلمت درس معارضتها وإسقاطها لطلب الحكومة تمديد سريان القانون الذي يحرم العائلات الفلسطينية من لم الشمل، ما شجع نواب اليمين الاستيطاني في الحكومة على معارضة كل مبادرات المعارضة اليمينية، ولم يكونوا مرجحين في التصويت ضد مشاريع قوانين يتفقون معها سياسياً.

«قرار تاريخي» بشأن كسر احتكار «شهادات الحلال»!
نجح الائتلاف الحكومي الهش في اتخاذ قرار بمستوى «قرار تاريخي»



(الغيب)

وقفة تضامنية أمام مقر مؤسسة الحق برام الله يوم ٢٧ تشرين الأول الماضي.

ما هو دور المنظمات اليمينية في تصنيف منظمات حقوقية فلسطينية بأنها «إرهابية»؟

كتب عصمت منصور:

هذا المضمار، ومئات التقارير التي تعدها وتنشرها في العالم وتوزعها على البرلمانات والبعثات الدبلوماسية، حول مصادر تمويل المنظمات الأهلية الفلسطينية وعلاقتها ظاهريا بـ«الإرهاب».

تصرف المنظمة التي تأسست في العام ٢٠٠٧ نفسها على صفحتها الرسمية بأنها «مركز أبحاث يقدم التقارير والدراسات حول المنظمات غير الحكومية لصناع القرار في العالم، بهدف «وضع حد للمنظمات التي تصنف نفسها على أنها غير حكومية (الفلسطينية والإسرائيلية) وتستغل القيم العالمية وشعارات حقوق الإنسان من أجل خدمة أهداف سياسية وأيديولوجية».

إن هذا التعريف بعد ذاته ينطوي على نية مغلنة للملاحقة السياسية والحكم ضمن أن النشاط «السياسي والأيديولوجي» يندرج ضمن العمل «الإرهابي» خاصة عندما يتعلق الأمر بملاحقة إسرائيل دوليا وفضح جرائمها، والدعوة لمقاطعتها، وهي مهمة تتقاطع مع أهداف وزارة الشؤون الاستراتيجية وتكملها. ما يعزز هذه العلاقة التكاملية بين NGO Monitor والأذرع الحكومية الأمنية والسياسية وأحزاب اليمين، هو التمويل والشخصيات التي تتولى إدارتها.

حول التمويل فإن هناك الكثير من الغموض حول مصادر تمويل المنظمة، والذي يتدفق عليها بسخاء من قبل منظمات وجهات سياسية يمينية في مختلف أنحاء العالم، حيث كشفت تحقيق نشرته صحيفة «هارتس» في العام ٢٠١٠ أن ٢٣٪ من تمويل المنظمة مجهول المصدر وسري تماما بينما ٧٢,٥٪ من تمويلها غير مكشوف بشكل واضح وهو ما يجعل ٩٥,٥٪ من مجمل التمويل الذي تتلقاه غير مصرح به ولا هو مكشوف بشكل كاف.

أما فيما يخص الشخصيات التي أسست المنظمة وتديرها، فإن أبرزها البروفسور جيرالد شتاينبرغ Gerald M. Steinberg الذي يعمل محاضراً في جامعة بار إيلان ويتراس مركز أبحاث المنظمات غير الحكومية الذي يدير موقع NGO Monitor والأهم من ذلك أنه مستشار للحكومة الإسرائيلية، وعضو في لجنة التوجيه الخاصة بمحاربة الاسامية.

إن كل ما تقدم يتيح لنا إمكان الافتراض بأن بصمات منظمات اليمين غير الحكومية واللوبي الذي يتحالف معها واضحة في قرار إعلان المنظمات الحقوقية الفلسطينية منظمات «إرهابية»، وهو قرار ربما يهدد بتفجير تناقضات ليس بين الحكومة الإسرائيلية وحلفائها في العالم فقط، بل أيضاً داخل الائتلاف الحكومي نفسه، والذي تعتبره المعارضة اليمينية «خطراً وولداً بالخطية وعبر الخداع»!

كما أن إسرائيل استحدثت منظومة أطلقت عليها اسم «كيلغ شلومو» (مقلع سليمان)، والمعروفة أيضاً باسم «مشروع كونسيرت»، وسبق أن نشر تقرير مفصل عنها في «المشهد الإسرائيلي»، وقد أقرتها الحكومة العام ٢٠١٧، وخصصت لها ميزانية تصل إلى أكثر من ربع مليار شيكل (٨٠ مليون دولار)، وهي ذراع متقدمة لوزارة الشؤون الاستراتيجية، وشركة للصالح العام، وبملكية خاصة أقيمت من أجل تنفيذ جزء من الأنشطة المتصلة بظاهرة نزع الشرعية عن إسرائيل والمقاطعة، وذلك بالتنسيق مع الوزارات ذات الشأن في العام ٢٠١٨، وهو ما يرى مخول أنه قدم المسوغ لدى غانتس لإعلاناته الستة المتزامنة.

ومنظمة (NGO Monitor) التي تعتبر الذراع الأبرز لدى وزارة الشؤون الاستراتيجية، وذات التركيب اليميني، هي المنظمة الأكثر حضوراً في هذا السياق، حيث يظهر اسمها تلميحاً أو بشكل موارب في كل ما له علاقة بالحرب على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وقد ورد اسمها ودورها في هذا القرار لدى المراسل العسكري السابق في القناة الأولى، والمحلل السياسي والعسكري وأحد كتاب الأعمدة البارزين في صحيفة «معاريف»، ران إديليست، في مقال نشره على موقع الصحيفة في ٢٧ تشرين الأول، وتحدث فيه عن الأضرار الوخيمة لهذا الإعلان على «الحرب على الإرهاب»، وأن من الدوافع التي قادت إلى اتخاذه ضغط «جماعات مدنية خريجة وحدات قتالية تابعة للصهيونية الدينية مثل (NGO Monitor)».

موقع «سياهو كوميت» (محادثة محلية) اليساري، وفي سياق تغطيته للإعلان وطبيعة المنظمات التي تم الإعلان عنها بأنها «إرهابية»، تطرق إلى الملاحقة التي كانت تتعرض لها هذه المنظمات ومحاولات قطع التمويل عنها من قبل (NGO Monitor)، وذكر الموقع في تقريره الذي نشره يوم ٢٥ تشرين الأول بعنوان «ملاحقة سياسية وكم أفواه»، أن الاتهامات ضد منظمة «الحق» مصدرها «طرف آخر هو وزارة الشؤون الاستراتيجية»، التي وضعت لنفسها هدفاً استراتيجياً هو «اعتبار المنظمات المدنية الفلسطينية «إرهابية» وسبق أن ذكرت المنظمات الست بالاسم في تقاريرها»، وتحدثت فيها عن «إرهابيين ببدلات أنيقة»، وهي أوصاف «تكرر ادعاءات (NGO Monitor) وكان هناك علاقة شخصية، سابقة أو حالية، بين العاملين في هذه المنظمات وما بين الجبهة الشعبية». وليس من باب الصدفة أن يتكرر اسم منظمة NGO Monitor في كل ما له علاقة بالمنظمات الأهلية الفلسطينية، والحرب التي تشن عليها، إذ تكفي إطلاقة سريعة على موقعها الرسمي لتكشف عن حجم النشاط الهائل والموهبة الذي تمارسه في

عن هذه المنظمات بأنها إرهابية، وهو ما طالب به ممثل الاتحاد الأوروبي إيمون غيلومور الذي تم إيفاده من بروكسل للاجتماع مع ممثلين عن المنظمات المدنية الفلسطينية، حيث أعلن وفق ما نشره موقع «واينت» في ٢٦ تشرين الأول، أن الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل مع هذه المنظمات، مشدداً على أن التهم الموجهة لها «قديمة ولم يتم إثباتها». إن تقاطع هذه التصريحات والبيانات بدءاً من أطراف داخل الحكومة وانتهاء بحليفة إسرائيل الكبرى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية ذات الصديقة العالية، وتحديداً في الجزئية المتعلقة بانتفاء المسوغ القانوني، أو بوجود إثباتات قاطعة تربط هذه المنظمات بالجبهة الشعبية والنضال الفلسطيني تحت الاحتلال، والذي ترى فيه إسرائيل عملاً «غير مشروع ونوعاً من الإرهاب»، يثير الكثير من علامات السؤال حول الألية والمنهجية التي اعتمدتها إسرائيل في جمع المعلومات عن هذه المنظمات.

تعمد خلف هذا القرار «الإشكالي»، جملة من الاعتبارات السياسية والداخلية الإسرائيلية، كما أنه يسלט الضوء على الدور المتعاظم لمؤسسات المجتمع المدني اليمينية، والمنهجية التي تتبعها، والتي تستند فيها إلى علاقات ظرفية وتحوال هامشية وشخصية ومعلومات جزئية وانتقائية، بهدف إعداد ملفات ضد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وتحجيم دورها خاصة على الساحة الدولية وفضح الانتهاكات التي يمارسها جيش الاحتلال ضد الفلسطينيين.

دور متعاظم لليمين بغطاء منظمات مدنية!

يربط الناشط أمير مخول، والذي شغل في السابق موقع مدير منظمة اتحاد الجمعيات الأهلية العربية في حيفا، في مقالة نشرها في عدة مواقع بعنوان «الإرهاب في إدراج المنظمات الحقوقية الفلسطينية ضمن قوائم الإرهاب»، بين استحداث وزارة الشؤون الاستراتيجية في العام ٢٠١١ وشبكة المنظمات اليمينية التي انبثقت عنها أو تندور في فلكها، وما بين قرار الوزير غانتس اعتبار المنظمات الفلسطينية الست منظمات «إرهابية»، ويسرى أن «الوزارة تقوم بتنسيق كل الحملات الصهيونية الرسمية وغير الرسمية، على أساس تكامل الأدوار وخدمة أهداف الوزارة، وكان مرصد المنظمات غير الحكومية (NGO Monitor)، ولا يزال من أبرز هذه الحملات المعتمدة رسمياً، والذي يراقب كل ما يصدر عن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، والمنظمات العالمية، وكذلك المنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، كما يراقب تصريحات مسؤوليها ومصداق تمويلها ويبنى الحملات للقضاء على التمويل».

إرهابية «هي منظمات حقوق إنسان عريقة وذات سمعة عالمية»، وهي انتقادات أكد عليها وزير الصحة وزعيم حزب ميرتس نيسان هوروفيتس في مقابلة مع القناة ١٣ بتاريخ ٢٣ تشرين الأول اعتبر فيها أن هذا القرار «إشكالي وستكون له تداعيات على وضع حقوق الإنسان والديمقراطية»، كون هذه المنظمات تعتبر منظمات مجتمع مدني، وهو ما عاد وشدد عليه في تغريده أطلقها على موقعه على «تويتر» وطالب فيها «بتوخي الحذر الشديد قبل الاقترب من منظمات مدنية وربطها بالحرب على الإرهاب، مطالبا وزير الدفاع أن يعرض المعطيات التي استند إليها هذا القرار، وهو ما تماهى معه السفير الإسرائيلي السابق إيلان باروخ في مدونة نشرها في ٢٧ تشرين الأول وختمها بأن «الإعلان عن هذه المنظمات المدنية يأتي في وقت لا تملك فيه المنظومة الأمنية الأدلة الكافية لمحاكمتهم، وبعد مخاطرة خطيرة، تحديداً حيال امتحان صدقية إسرائيل (ومنظومتها الأمنية) أمام حلفائها في العالم».

علاقة ظرفية بدون أدلة

القاسم المشترك بين كل التصريحات والبيانات التي صدرت عن جهات سواء كانت رسمية أو منظمات حقوقية ومدنية إسرائيلية، وما تزامن معها من تصريحات للناطق باسم الخارجية الأميركية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والدول، هو عدم وجود مسوغ قانوني حقيقي ومعلومات مثبتة تدنن هذه المنظمات بالتورط في أعمال عنيفة مناهضة للاحتلال، أو أن جزءاً من الأموال التي تلقفتها من الجهات الممولة لنشاطاتها ذهب بشكل مباشر أو

وضمن إشراف ورقابة الدول الممولة لها. غير مباشر لتمويل نشاطات خارجة عن الإطار الذي خصصت له إلى جانب الرفض المبدئي للقرار، واعتباره «هجوماً على المدافعين عن حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات»، وفق ما نشرته صحيفة «هارتس» في ٢٦ تشرين الأول، اعتبرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت أن القرار «غير مثبت» وأنها لم تتلق أية «أدلة أو معلومات تؤكد»، وهو ما ذهب إليه السويد عبر وزارة خارجيتها التي نفت أن تكون «قد تلقت معلومات مسبقة حول الإعلان»، وأكدت أنه لم «يُثبت أن تبرعاتها تم إساءة استخدامها من قبل هذه المنظمات، بالإضافة إلى أن الادعاءات الإسرائيلية «قديمة وتم فحصها في السابق ولم يتم إثباتها»، وأطلقت بعثة الأمم المتحدة في فلسطين تغريدة على صفحتها الرسمية طالبت فيها بمسوغ يوضح خلفيات الإعلان

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، في الثاني والعشرين من تشرين الأول ٢٠١٦، عن ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية هي: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق؛ وفرع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فلسطين؛ واتحاد لجان العمل الزراعي؛ ومركز بيسان للبحوث والنماء؛ واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، والتي تعمل جميعها في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الأسرى والتنمية، بأنها منظمات «إرهابية»، في خطوة وصفها غانتس بأنها تأتي بهدف «محاربة الإرهاب»، الذي سيواصل هو، أي غانتس، ومنظومة الأمن ملاحظته «وتوجيه ضربات له في كل مكان وبشكل متواصل»، وفق بيان صادر عن وزارة الدفاع التي يقودها، والذي ناشد فيه دول العالم «أن تساهم وتتعاون معه، في الحرب التي يخوضها ضد «الإرهاب»، مشدداً على أن هذه المنظمات تشكل «غطاء للجبهة الشعبية»، وتعمل على تمويل أنشطة تابعة لها، وأن جزءاً من هذه الأموال «الذي تتبرع به دول أوروبية، يذهب لتمويل عائلات أسرى وشهداء ونشطاء «إرهابية» تابعة للجبهة الشعبية».

أثار إعلان غانتس المفاجئ وغير المسبوق هذا، ردود أفعال رافضة للقرار، أو مطالبة بتقديم مسوغ حقيقي لتبريره، من داخل الحكومة الإسرائيلية، ومن الحليف الأكبر والأهم لإسرائيل في العالم (الولايات المتحدة)، فضلاً عن دول في الاتحاد الأوروبي ومثليه في مؤسسات الاتحاد، إلى جانب منظمات إسرائيلية ودولية وإقليمية.

من داخل الحكومة الإسرائيلية، اعتبرت وزيرة المواصلا ورئيسة حزب العمل ميراف ميخائيلي في خطاب لها أمام كتلتها البرلمانية «أن القرار والطريقة التي أعلن عنه فيها سينجم عنه ضرر كبير، وأن خطوات من هذا النوع «يجب أن يتم التحضير لها جيداً».

تحدثت ميخائيلي على وقع الانتقاد الأميركي لإعلان غانتس، والذي عبر عنه الناطق باسم الخارجية الأميركية ند برايس، ناقياً أن تكون بلاده قد اطلعت على الإعلان قبل صدوره، أو تلقت أية مواد تسوغه بشكل مسبق، مطالبا بتزويد بلاده بالمعلومات التي استند إليها هذا الإعلان، وفق التصريحات التي نشرها موقع «واينت» في ٢٢ تشرين الأول.

أما وزيرة شؤون البيئة عن حزب ميرتس، تمار زانديبرغ، فاعتبرت هي الأخرى في مقابلة مع القناة ١١ في ٢٣ تشرين الأول أن القرار «خطير ويحتاج إلى تقديم إيضاحات» معتبرة أن ثلاثاً من بين المنظمات التي أعلن غانتس عنها بأنها

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:

حسن خضر

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكن

ترجمة وتقديم:
حسن خضر



«مؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية ٢٠٢١»: غالبية الإسرائيليين تعارض مساعدة السلطة الفلسطينية على تجاوز الأزمة السياسية والاقتصادية!



(أبنا)

حوض المتوسط و٣٦ بالمئة قالوا إنها تنتمي إلى دول الشرق الأوسط. وهذه النتيجة الأخيرة تعكس ارتفاعاً طفيفاً عما كانت عليه في العام الماضي (٢٩ بالمئة)، وهو منحنى يتعزز في السنوات الأخيرة باستمرار، مما يعكس سيورة انتشار وتحدّر قناة في المجتمع الإسرائيلي بأن إسرائيل ليست «دولة غربية» بل دولة شرق أوسطية، ليس من حيث الجغرافيا فحسب، وإنما من حيث المقومات الأخرى أيضاً، وهو ما كان يلتقي معارضة واسعة ومادة في المجتمع الإسرائيلي سابقاً. غالبية الجمهور الإسرائيلي (٤٢ بالمئة) تعتبر الاتحاد الأوروبي خصماً لإسرائيل، مقابل ٢٣ بالمئة في استطلاع العام ٢٠٢٠، بينما يعتبره ٢٤ بالمئة فقط «صديقاً لإسرائيل»، مقابل ٢٩ بالمئة في استطلاع العام الماضي. وتزى غالبية كبيرة (٦١ بالمئة) أن على إسرائيل العمل لتحسين علاقاتها مع تركيا، وهذه النسبة تشهد ارتفاعاً منذ العام ٢٠١٩، بينما يعارض ذلك ٢٨ بالمئة. معروسة على «اتفاقيات إبراهيم» لا يزال الجمهور الإسرائيلي منقسماً على نفسه بشأن أهمية هذه الاتفاقيات وانعكاساتها على مكانة إسرائيل الإقليمية. ٣٤ بالمئة يعتقدون بأن هذه الاتفاقيات تشكل نقطة تحول في مدى تقبل إسرائيل في الشرق الأوسط، مقابل ٢١ بالمئة يرون أن مكانة إسرائيل الإقليمية لم تتغير بفضل هذه الاتفاقيات. لكن الأكثر لفتاً لانتباهه ما هو حقيقة أن ٢٥ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع لم يعبروا عن أي رأي في هذا الموضوع. الدولتان العربيتان اللتان تستقطبان الدرجة الأعلى من اهتمام الجمهور الإسرائيلي ورغبته في زيارتهما هما: الإمارات العربية المتحدة والمغرب (١٠ بالمئة)، تليهما: لبنان (٧ بالمئة)، مصر (٦ بالمئة)، السعودية (٣ بالمئة) والأردن (٢,٨ بالمئة). لكن نحو نصف الإسرائيليين (٤٨ بالمئة) غير معينين بزيارة أية دولة عربية، على الإطلاق، وهو ما يعكس ارتفاعاً ملحوظاً عما كانت عليه نسبة هؤلاء في العام الماضي (٤٢ بالمئة).

أما فيما يخص المشروع النووي الإيراني (وهو موضوع لا يغيب عن أي استطلاع للرأي العام في إسرائيل)، فقد قال ٢٤ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع إنه ينبغي على إسرائيل تركيز جهودها في إنشاء تحالف مع دول الشرق الأوسط، لمواجهة «الخطر النووي الإيراني»، بينما قال ٢١ بالمئة أن عليها أن «تركز جهودها في عملية عسكرية مستقلة»، فيما قال ١٧ بالمئة فقط إن عليها مساندة ودعم الجهود الدولية الرامية إلى تجديده وتحسين الاتفاق النووي مع إيران.

ومعالمات (٧,٠٣ من أصل ١٠)، بينما ينظر بأهمية أقل إلى تحسين العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي ومع دول حوض البحر المتوسط (٦,٩٩)، ومع الدول العربية (٦,٨٣). أما السلام مع الشعب الفلسطيني، فيقع في أدنى سلم اهتمام الجمهور الإسرائيلي، بواقع ٥,٦٤ درجة فقط من أصل ١٠. وتعكس هذه النتيجة حقيقة التراجع المستمر في هذا المجال منذ العام ٢٠١٩ بصورة خاصة. يوليو الجمهور الإسرائيلي، بحسب ما تبينه نتائج الاستطلاع، أهمية كبيرة لإنشاء إطار إقليمي للتعاون من أجل مواجهة أزمة المناخ في الشرق الأوسط وفي حوض البحر المتوسط. وقد منح ٣٠ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع مثل هذه المبادرة تقديراً بدرجة ١,٠ من أصل ١٠. لكن هذا الجمهور منقسم حول السؤال فيما إذا كانت هوية النظام الحاكم في دولة ما تشكل عاملاً مؤثراً ومقرراً في خيار إسرائيل إقامة علاقات معها أم لا: قال ٤٣ بالمئة إن على إسرائيل الاستمرار في إنشاء وتطوير العلاقات مع دولة ما بغض النظر عن هويتها، بينما قال ٤٢ بالمئة إن «هوية النظام الحاكم في دولة ما ينبغي أن يكون أحد الاعتبارات». كانت النسبة الأعلى في هذا الاستطلاع كله (٦٤ بالمئة) تلك التي شكلت أغلبية كبيرة من الإسرائيليين الذين يقولون إن على دولة إسرائيل حظر بيع المعدات التكنولوجية الإسرائيلية للأنظمة التي تستخدمها في قمع شعوبها ودوس حقوق الإنسان، بينما قال ١٢ بالمئة إنه «لا مانع من بيع هذه المعدات التكنولوجية لهذه الأنظمة»، في موضوع جائحة كورونا ومعالجتها، قال ٥٥ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع إن على دولة إسرائيل تقديم المساعدة لدول أخرى في هذا المجال (مقابل ٢٣ بالمئة فقط في استطلاع العام الماضي). بينما قال ٤٣ بالمئة إنهم يقبلون أن توظف دولة إسرائيل كل جهودها في معالجة جائحة كورونا لديها هي فقط (مقابل ١٢ بالمئة في العام الماضي).

إسرائيل جزء من الشرق الأوسط
إلى أية منطقة تنتمي إسرائيل؟ هذا سؤال كثيراً ما يشغل بال الإسرائيليين ويستحوذ على قدر غير قليل من تفكيرهم وسؤالهم، إذ بيد أن لايبيد الذي سجع لبينيت يتولى رئاسة الحكومة أولاً، كان قد استخلص العبر من الفين الذي وقع فيه غانتس قبل عام، وعليه وضع شروطاً أخرى للحلولة دون أن يقوم بينيت بإفخال التطوير كما فعل نتنياهو. أولاً، وضع لايبيد شروطاً بوجوبه إذا قام عضواً كنيست من حزب بينيت (حزب «يميناً») بالتصويت لصالح حل الكنيست، ثانياً لايبيد نفسه سيصبح فوراً رئيس الحكومة الانتقالية التي ستتحضر لعقد جولة انتخابات جديدة. ثانياً، تم وضع عقوبات على الطرف الذي يدعم حل الكنيست أو يعرقل التطوير والتي قد تصل إلى حرمانه من المشاركة في الانتخابات الكنيست القادمة. هذه تعتبر نقطة قوة تضمن تماسك الائتلاف الحالي والذي يراه الكثيرون أنه هنش. لكن تبقى قضية واحدة يحرص عليها قانون أساس الحكومة المعدل والتي قد تتسقط الحكومة وتحول دون قدرة لايبيد على الوصول إلى رئاسة الحكومة، وهي إقرار الميزانية العامة. في أثناء دورة الحكومة الحالية، هناك محطتان مهمتان ومميريتان، وهما موعد إقرار الميزانية والذي يأتي مرة كل عامين. المرة الأولى كانت في بداية ولاية الحكومة حيث كانت هناك مصلحة مشتركة لكل من لايبيد وبينيت بالمصادقة على الميزانية، لكن المحطة الثانية مستحل بعد عامين، وقبيل تولي لايبيد لدوره في الحكومة. ثمة العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى إفسال إقرار الميزانية في المحطة الثانية، أي بعد عامين. ويمكن أن يلعب أعضاء هامشيون في الائتلاف دوراً في إسقاطها، وعليه أمر لايبيد على وضع بنود ضمن الاتفاقيات الحكومية تلتزم الأطراف بإبداء ليونة في موضوع الموازنة القادمة.

مع الفلسطينيين، ١٥ بالمئة قالوا إن المهمة الأساس هي «تطوير مشاريع مشتركة مع الأردن»؛ و١٤ بالمئة قالوا إن مهمتها الأساس هي «تطوير العلاقات الاقتصادية مع السلطة الفلسطينية».

روسيا الأكثر أهمية بعد الولايات المتحدة

تبين نتائج الاستطلاع أن الجمهور الإسرائيلي لا يمنح إسرائيل مكانة متقدمة في المنظومة الدولية، إذ تحصل إسرائيل - وفق نتائج الاستطلاع - على تقدير بدرجة ٥,٨٥ من أصل ١٠ من حيث مكانتها الدولية، بينما لا يعتبر هذه المكانة جيدة، سوى نحو ١٥ بالمئة فقط. وهذه النتيجة قريبة جداً من النتيجة التي بينها الاستطلاع نفسه للعام الماضي، ٥,٢٠ (٥,٦٣).

أظهرت نتائج الاستطلاع للعام ٢٠٢١ تراجعاً حاداً في تقييم العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، إذ انخفضت درجة تقدير هذه العلاقات من ٨,٥٥ من أصل ١٠ في العام الماضي، ٢٠٢٠، إلى ٦,٧ بالمئة. يصفون هذه العلاقات بأنها «جيدة»، إلى ٦,٤ من أصل ١٠ مع أقل من ٣٥ بالمئة يعتبرون هذه العلاقات «جيدة»، وتعكس هذه النتيجة الهبوط الأكثر حدة منذ العام ٢٠١٦، حين حظيت العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة بتقدير بدرجة ٦,٧٦ من أصل ١٠. ويعتبر ٥٣ بالمئة من الإسرائيليين أن إدارة الرئيس الأمريكي الحالي، جو بايدن، أسوأ من سابقتها، إدارة ترامب، بكثير بالنسبة لإسرائيل، بينما لا يرى ٣١ بالمئة أي تغيير جدي بين الإدارتين. السابقة والحالية، فيما يعتبر ١١ بالمئة فقط أن إدارة بايدن «أفضل من إدارة ترامب بالنسبة لإسرائيل».

في تدريج «الدول الأكثر أهمية لإسرائيل، بعد الولايات المتحدة»، فازت روسيا بالمرتبة الأولى، تلتها ألمانيا، ثم بريطانيا، ثم الصين، ثم مصر، ثم فرنسا، ثم الأردن. وتقرب هذه النتائج من تلك التي لهدرت في استطلاع العام الماضي، ٢٠٢٠، باستثناء الارتفاع في أهمية الأردن بالنسبة لإسرائيل. من ٧ بالمئة في العام ٢٠٢٠ إلى ١٢ بالمئة في العام الحالي، مقابل هبوط في أهمية السعودية - من ٨ بالمئة في العام ٢٠٢٠ إلى ٣ بالمئة فقط في العام الحالي. يرى الجمهور الإسرائيلي أهمية كبيرة في تعزيز الحكومة الإسرائيلية لوزارة خارجيتها ورفع مكانتها (١٠,٧٠ من أصل ١٠، مقابل ٦,٦٦ من أصل ١٠ في العام الماضي). كما ينظر بأهمية كبيرة إلى رفع مستوى التعاون الدولي وتوحيد الجهود في مواجهة أزمة المناخ

بشأن الاستراتيجية السياسية التي يتعين على إسرائيل تبنيها وتنفيذها حيال قطاع غزة، إذ يرى ٩ بالمئة أن عليها «الاستمرار في ما هي عليه الآن وتكريس الوضع القائم حالياً»، بينما يرى ٣١ بالمئة أن على إسرائيل «العمل من أجل استعادة سيطرتها على قطاع غزة»، مقابل ٢٢ بالمئة يرون أنه ينبغي على إسرائيل العمل على تجنيد المجتمع الدولي في المجهود الرامي إلى ترميم الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، ويرى ١٢ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي أنه يتعين على إسرائيل «إجراء مفاوضات مباشرة مع حركة حماس من أجل تحقيق تسوية طويلة الأمد في قطاع غزة».

أما بشأن اللقاءات بين مسؤولين حكوميين إسرائيليين ومسؤولين في السلطة الفلسطينية، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن ٣٢ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي يعتبرون هذه اللقاءات «خطوة إيجابية من شأنها أن تسهم في تحسين العلاقات بين الجانبين»، فيما يعتبر ٣٠ بالمئة أنها «مجرد إجراءات رمزية لا تقدم ولا تؤخر ولا تؤثر، فقه على العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، مقابل ١٧ بالمئة يرون أنها خطوات سلبية تضر بالمصالح الإسرائيلية». للمقارنة، فقط، يكفي أن نشير إلى مالا إلى بعض ما حملته نتائج هذا المؤشر للعام ٢٠١٦ والتي أظهرت أن أقلية ضئيلة من بين المواطنين الإسرائيليين كانت تعتقد بأن «مكانة إسرائيل في العالم جيدة»، بينما رأت أغلبية منه أن تحسين هذه المكانة «مروهن بالتقدم في عملية السلام». كما اعتقدت الغالبية بأن «الشعب الإسرائيلي يطمح إلى تطبيع العلاقات مع الفلسطينيين»، لكن ليس هناك شريك فلسطيني يرغب في تحقيق سلام إقليمي مع إسرائيل! ومع ذلك، رأت غالبية المواطنين أنه «لا يمكن أن يكون هناك شريك أفضل من محمود عباس، كما لن يكون شريك أسوأ منه»، لأن «الذين سيفخون عباس سيفخون بنفس كل محاولة للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل!»، وعلى ذلك، كانت غالبية المواطنين الإسرائيليين تعتقد بأن «على إسرائيل تقديم مبادرة سياسية خاصة بها خلال الأشهر المقبلة» من أجل تشجيع التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

تراجع التقدير لأداء الحكومة في السياسة الخارجية

في مجال «منظومة السياسة الخارجية الإسرائيلية»، يمتنع الجمهور الإسرائيلي الحكومة الإسرائيلية - بحسب نتائج الاستطلاع - بتدريراً بدرجة ٥,٢٩ فقط من أصل ١٠ على أدائها في مجال السياسة الخارجية، فيما لا يعتبره سوى ٢٤ بالمئة فقط من المشاركين في الاستطلاع «أداء جيداً»، وهو ما يعكس تراجعاً حاداً عما كان عليه الحال في العام الماضي، ٢٠٢٠. إذ كان تقدير الحكومة في هذا المجال بدرجة ٦,٥ ما يعني قطع منحنى الارتفاع المتواصل منذ العام ٢٠١٦ في مدى الرضى الجماهيري عن أداء الحكومة في مجال السياسة الخارجية.

أما وزارة الخارجية الإسرائيلية فحظت بتقييم أدنى حتى من تقييم أداء الحكومة ككل، إذ يمتنحها الجمهور - وفق نتائج الاستطلاع - بتدريراً بدرجة ٥,٣٣ من أصل ١٠، فيما لا يعتبر أداء الوزارة «جيداً»، سوى نحو ١ بالمئة فقط من المشاركين في الاستطلاع. وتعكس هذه النتيجة تراجعاً واضحاً عما كان عليه التقييم في العام المنصرم، ٢٠٢٠، إذ حصلت وزارة الخارجية على تقدير بدرجة ٥,٦٠، وهو ما يعني قطع منحنى الارتفاع المتواصل منذ العام ٢٠١٦ في مدى الرضى الجماهيري عن أداء وزارة الخارجية.

في التقييم الشخصي لأداء وزير الخارجية الحالي، يائير لبيد، تبين نتائج الاستطلاع أنه لا يحظى بتقدير كبير إطلاقاً، إذ بلغت درجة تقييمه - منذ العام ٤,٨٨ فقط من أصل ١٠، فيما عجز ٤٤ بالمئة عن ذلك. المشاركون في الاستطلاع عن رضاهم عن أدائه، مقابل ٣٦ بالمئة قالوا إنهم «غير راضين، بتاتا».

تعارض أغلبية كبيرة من الجمهور الإسرائيلي (٥٩ بالمئة) - حسبما تبين نتائج الاستطلاع - اشتراك أي عضو كنيست عربي في عضوية اللجنة الشؤون الأمنية والخارجية، البرلمانية، بينما تؤيد ذلك أقلية قوامها ١٣ بالمئة فقط، فيما قال ١٨ بالمئة إنه «لا رأي لهم في هذا الشأن». وقال ٣٣ بالمئة إن على «وزارة التعاون الإقليمي» (التي يتولاها في الحكومة الإسرائيلية الحالية وزير عربي هو عيساوي فريج، من حزب ميرتس) أن تركز عملها في تعزيز وتوسيع العلاقات مع الدول العربية، بينما قال ٣٣ بالمئة إن المهمة الأساس أمام هذه الوزارة تتمثل في «دعم مواطني إسرائيل العرب في شبكة العلاقات الإقليمية التي تقيدها إسرائيل»، مقابل ٢١ بالمئة قالوا إن مهمتها الأساس هي «عملية التطبيع لدفع التعاون الاقتصادي

كتب سليم سلامة:

تحلل القضية الفلسطينية مرتبة متدنية جداً في سلم أولويات الجمهور الإسرائيلي واهتماماته، كما ترى الأغلبية من بينه «ضرورة» إضعاف قيادة الشعب الفلسطيني ومؤسساته، وإذا ما أبدى بعض الاهتمام بهذه القضية فهو اهتمام من منظور وضع إسرائيل الدولي وما يمكن أن تجنيه من ثمار وفوائد من أية خطوة تخطوها في اتجاه التوصل إلى تسوية سياسية، سلمية، للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، ويعكس هذا الرأي تراجعاً كبيراً، واضحاً تماماً، في موقف الجمهور الإسرائيلي عموماً من النزاع مع الشعب الفلسطيني، أوضاع الشعب الفلسطيني الحياتية وأفاق حل هذا النزاع سلمياً، عما كان عليه هذا الموقف في سنوات قريبة خلت.

هذه هي إحدى أبرز النتائج التي انعكست في «مؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١»، الذي نشره معهد «متقيم» (مسارات)، المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية، في بداية الأسبوع الأخير. ومؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية، هذا هو الاستطلاع يجريه هذا المعهد للسنة التاسعة على التوالي بواسطة معهد رافي سميت لاستطلاعات الرأي العام، وبالتعاون مع صندوق فريديرش إيبيرت، وقد أجري الاستطلاع هذا العام خلال شهر أيلول الأخير وشملت العينة ٧٠٠ شخص من المواطنين البالغين في إسرائيل (سن ١٨ عاماً وما فوق)، نصفهم من الرجال والنصف الآخر من النساء، ١٥ بالمئة منهم من العرب و٨٥ بالمئة من اليهود، ١٦ بالمئة منهم من المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. يعرض التقرير الكامل النتائج التفصيلية التي خلص إليها الاستطلاع هذا العام موزعة على أربعة مجالات رئيسية هي: منظومة السياسة الخارجية الإسرائيلية؛ علاقات إسرائيل الخارجية؛ إسرائيل والبيئة المحيطة بها؛ وإسرائيل والفلسطينيون. كما شمل الاستطلاع هذا العام أسئلة في مواضيع أخرى هي: أزمة المناخ بوصفها قضية سياسية خارجية؛ تأثيرات اتفاقيات التطبيع مع بعض الدول العربية (اتفاقيات إبراهيم)؛ ومرور عام على إبراهيم وفرض توظيفها واستخدامها وفقاً للهدف للهدف تحقيق تسوية سلمية بين إسرائيل والشعب الفلسطيني؛ سياسة تصدير المنظومات التكنولوجية الإسرائيلية المتقدمة إلى أنظمة استبدادية قمعية؛ والتعاون الدولي في ممارسة جائحة كورونا.

التقدم نحو التسوية مروهن بالمكافآت!

في مجال العلاقة بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، خلص الاستطلاع إلى النتائج التالية: إذا ما عرضت على إسرائيل حزمة دولية من المحفزات الإيجابية للتقدم نحو السلام مع الشعب الفلسطيني، فمن الممكن أن يعزز ذلك، بشكل كبير أو كبير جداً، تأييد نحو ٤٠ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي للتوصل إلى تسوية سلمية مع الشعب الفلسطيني؛ بينما إن تعزز سلة المحفزات تلك تأييد ٣٨ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي لتسوية كهذه سوى بدرجة قليلة أو قليلة جداً، فيما يعلن ٢٢ بالمئة أنهم لن يؤيدوا التقدم نحو تسوية كهذه في أي حال من الأحوال، معنى هذا أن تأييد الجمهور الإسرائيلي، في أغلبية الساحقة، للتقدم نحو تسوية سياسية مع الشعب الفلسطيني مروهن بالمكافآت التي يمكن أن تحصل عليها إسرائيل من المجتمع الدولي لقاء ذلك.

بحسب نتائج الاستطلاع، تعارض أغلبية الجمهور الإسرائيلي (٥١ بالمئة) اتخاذ إسرائيل إجراءات عملية من شأنها تخفيف حدة الأزمة السياسية والاقتصادية في المناطق الفلسطينية. ٣٨ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي يعارضون تدخل إسرائيل، بأي شكل من الأشكال، في الأزمة السياسية والاقتصادية التي تصفها بالسلطة الفلسطينية، بينما يرى ٢٨ بالمئة فقط أنه يتوجب على دولة إسرائيل العمل من أجل تقوية السلطة الفلسطينية وتعزيز مكانتها، مقابل ١٣ بالمئة يعتقدون بأن مكانة إسرائيل ومصلحتها تتحتمان عليها «العمل من أجل إضعاف السلطة الفلسطينية»، وبينما يرى ٥٣ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع إن على إسرائيل «الاستعانة بالدول العربية التي جرى تطبيع العلاقات معها (الدول الخليجية، بصورة أساسية) للضغط نحو تسوية سياسية مع الفلسطينيين»، قال ٢٨ بالمئة منهم إنهم يفضلون ذلك ويعارضونه، لأن «السلام مع الفلسطينيين ليس في سلم أولوياتنا». وتبين نتائج الاستطلاع أن الجمهور الإسرائيلي منقسم على نفسه

هل فعلاً سيتم تدوير الحكم في إسرائيل ويصل لايبيد لرئاسة الحكومة؟ (عرض لمعنى «حكومة التدوير»)

كتب وليد حنابس:

بعد عامين من عدم الاستقرار السياسي، تشكلت الحكومة الإسرائيلية الحالية بناء على اتفاق تدوير (منابوة) بحيث يتم تصليب تقفالي بينيت رئيساً للحكومة لمدة عامين فقط، ويتراوح أب ٢٧ إلى ٢٠٢٣ سيخلفه رئيس حكومة جديد، هو يائير لايبيد. بتاريخ ٢٨ تشرين الأول، أي بعد مرور أربعة أشهر على عمر الحكومة، نشر الإعلام الإسرائيلي تصريحات مسببة لبينيت، والتي بموجبها يشكك في قيام هذا التدوير، ويرى أن مستقبل الحكومة هو الانهيار قبل أن يحل موعد ولاية لايبيد. هذا التصريح المسرب أعاد إلى الأذهان اتفاق التدوير الذي حصل في العام السابق بين بنيامين نتنياهو وبينيت غانتس، عندما استطاع نتنياهو بكل سهولة الإخلال بالاتفاق، ومنع وصول غانتس إلى رئاسة الحكومة في تصرف سياسي أناني قام نتنياهو من خلاله بجر دولة إسرائيل إلى جولة انتخابات جديدة على أمل أن يتم إعادة انتخابه ويبقى في موقعه.

في هذه التقرير سنستوقف عند مفهوم حكومة التدوير، والمسوغات القانونية التي من شأنها أن تضمن تنفيذها وتلك التي يمكن التلاعب بها بهدف الحلولة دون تنفيذها. في العام ١٩٦٨، صادق الكنيست على قانون أساس الحكومة والذي يحدد طريقة تركيب الحكومة الإسرائيلية. حسب هذا القانون، فإن رئيس الحكومة هو عضو الكنيست الذي يتمكن من حث ٦١ عضو كنيست على الأقل من أصل ١٢٠ عضواً لتكليفه بتشكيل حكومة. هذا يعني أن نظام الحكم في إسرائيل هو نظام برلماني حزبي، بحيث أن الإسرائيليين لا يختارون رئيس الحكومة، والذي يعتبر رأس السلطة التنفيذية والرجل الأقوى في إسرائيل، بشكل مباشر. تُستثنى من ذلك الفترة ما بين العام ١٩٩٢ والعام ٢٠١١ حيث عدلت إسرائيل قانون الأساس ليطم

اليوم، الشيء الوحيد الذي يمكن الإشارة إليه بكل وضوح هو أن موعد تسلّم لايبيد لدوره في رئاسة الحكومة هو أب ٢٧ إلى ٢٠٢٣. لكن تحقيق التدوير هو مسألة مفتوحة على كل الخيارات، سيما وأن إقرار الميزانية هو محطة لإعادة التجاذبات وخلاها تقوم كل أحزاب الائتلاف الحكومي بإعادة النظر في الاتفاقيات الائتلافية وتوسعى إلى تحقيق مكاسب أخرى كشرط للموافقة على الميزانية. بالعودة إلى تصريحات بينيت حول تشكيكه في حصول تدوير بتاريخ ٢٧ آب ٢٠٢٣، فإنه أوضع أن أقواله قيلت في سياق مختلف وأعاد التأكيد على التزامه الأخلاقي مع لايبيد. لكن هذه التفاصيل التي سستحوّل إلى مشهد أساسي في الحياة السياسية الإسرائيلية مستقبلاً تشير إلى عدة أمور مهمة لا بد أن نختم بها:

أولاً، انتهاء عهد الأحزاب الكبرى والقادرة على حسم قضية تشكيل الحكومة الإسرائيلية، ما نراه اليوم أن المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل ينطوي على العديد من الأحزاب المتوسطة والصغيرة الحجم والتي تلعب جميعها، بما فيها العربية، دوراً يكاد يكون متساوياً من حيث قدرتها على المناورة. ثانياً، لعب الأيديولوجيا السياسية والهويات الدينية دوراً أساسياً في حسم التجاذبات بين الأحزاب الصغيرة هذه. ثالثاً، بإمكان المعارضة أن تؤثر بشكل كبير على مصرير الحكومة من خلال تحقيق اختراق واستمالة أحد أحزاب الائتلاف، خصوصاً عندما تحين لحظات إقرار الموازنة. رابعاً، إلى أن تخرج إسرائيل من دوامة الأزمة الداخلية والتي تعيد إنتاج نفسها باستمرار في ظل عدم وجود أحزاب كبيرة، يمكن التقدير بأن المسألة الفلسطينية ستظل هامشية على جدول أعمال الحكومة باعتبارها قضية مصيرية يمكن أن تفكك الحكومة من داخلها.

وبالفعل تم التدوير قانونياً، هذا يعني أن الفترة ما بين العام ١٩٨٤ والعام ١٩٨٨، شهدت حكومتين، وهما الحكومة الـ ٢١ برئاسة بيريس والحكومة الـ ٢٢ برئاسة شامير.

المرة الثانية التي وصلت فيها إسرائيل إلى طريق مسدود وعجزت كافة الأحزاب عن تشكيل حكومة إسرائيلية كانت في العام ٢٠٢٠، فبعد ثلاث جولات انتخابية فاشلة، اتفق بنيامين نتنياهو (عن حزب الليكود) وبينيت غانتس (عن تحالف «أرزق أبيض») على تشكيل حكومة تدوير، لكن غانتس الذي كان لا يزال يفتن نتنياهو واحترام الاتفاق، أراد أن يتم تعديل قانون أساس الحكومة لوضع ضمانات قانونية توجب نتنياهو باحترام التدوير. أما نتنياهو الذي كان يسعى بكل قوته للبقاء في حكمه فقد وافق على إجراء هذا التعديل. بموجب الاتفاق من العام ٢٠٢٠، تم تعديل قانون أساس الحكومة ليمنح على الطريقة التدوير الجديدة والتي يمكن تسميتها حكومة تبادلية، المستجد التي تقوم عليه الحكومة التبادلية هو أن نتنياهو غير مضطر إلى تقديم استقالته كما فعل بيريس العام ١٩٨٦ ليحل خليفته مكانه، وإنما تنتهي وراثته تلقائياً في الموعد المنصوص عليه في الاتفاق، وعليه، كان من المفترض أن تنتهي ولاية نتنياهو في الحكومة بتاريخ ١٧ تشرين الثاني من العام ٢٠٢١، وأن يبدأ غانتس بقيادة نفس الحكومة في هذا اليوم، وقد تم تعديل قانون أساس الحكومة ليمنح صراحة على شرطين، إذا تحقق أحدهما سوف لن يتولى غانتس دوره في الحكومة التبادلية وهما: أولاً، في حال تم حل الكنيست لأي سبب كان، وثانياً في حال فشلت الحكومة في إقرار الموازنة العامة، وبالفعل منع نتنياهو غانتس من الوصول إلى رئاسة الحكومة بمجرد أنه عرقل كل الجهود لتقديم مقترح موازنة عامة بتاريخ ٢٣ كانون

انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر قبل أن تعود مرة أخرى إلى الطريقة غير المباشرة.

يمكن القول إنه حتى منتصف الثمانينيات، كانت التزكية الحزبية في إسرائيل تقوم على منافسة ما بين حزبين رئيسيين كبيرين، هم حزب المعراج (دع العمل اليساري) وحزب الليكود اليميني، وعليه، كان يسهل على الحزب الذي يحظى بتمثيل كبير في الكنيست أن يتحالف مع أحزاب صغيرة مقربة منه لتشكيل حكومة. لكن مع تصاعد التطلعات السياسية، والتحديات الاجتماعية داخل إسرائيل، بدأت فكرة الحزب الكبير تتراجع لصالح مفاهيم من الأحزاب التي لا تستطيع أن تشكل حكومة بنفسها، وإنما تحتاج إلى بناء تحالفات معقدة. ولأن الحجم السياسي للأحزاب بدأ يتراجع مقابل ازدياد في عدد الأحزاب التي تتجاوز نسبة الحسم، فإن تشكيل الحكومة الإسرائيلية أصبح مهمة أصعب من ذي قبل، بل وتنطوي على تنازلات وتجاذبات داخلية. مثلاً، في العام ١٩٨٤، حصل حزب العمل بقيادة شعومون بيريس على ٤٤ مقعداً، بينما حصل الليكود على ٤١ مقعداً فقط. لم يتمكن أي من الحزبين من تشكيل الحكومة تقوم على ٦١ مقعداً، الأمر الذي دفع رئيس الدولة في حينه، حاييم هيرتسوغ، إلى استدخال مفهوم حكومة التدوير إلى الحياة السياسية الإسرائيلية.

وحكومة التدوير هي مفهوم مختلف قانونياً عن حكومة التبادل التي يستخدماها بينيت ولايبيد في الدورة الحالية. تقوم فكرة حكومة التدوير التي جاء بها هيرتسوغ على اتفاق سياسي بدون أن يكون لذلك أي ضمانات قانونية. بموجب الاتفاق ما بين بيريس وشامير، كان يتوجب على بيريس أن يشكل حكومة جديدة، ثم يقدم استقالته طوعاً بعد عام ونصف العام بعد أن يرشح خليفته شامير لتشكيل حكومة جديدة بدون أن تنهت إسرائيل إلى جولة انتخابات، بل يكن هنا ما يلزم بيريس قانونياً بتقديم استقالته، ومع ذلك، فضل أن يحترم الاتفاق السياسي

تقرير رسمي: الغالبية الساحقة من الوزارات والهيئات الإسرائيلية فشلت في تحضير خطط لمواجهة أزمة المناخ المتفاقمة!



صورة أرشيفية لمحطة طاقة في الخضيرة.

كتب هشام نفاع:

رقابة الدولة تتقصى أثر المشاكل الجذرية.

أزمة المناخ تحمل أخطارا غير متوقعة من الناحية الأمنية

جزم التقرير بأن معظم الوزارات والمديريات الحكومية لم تحضر أية خطة على الإطلاق للتعامل مع أزمة المناخ. وحدد ٨٤٪ منها كمن قضرت في هذا. بل إن ٩٠٪ من تلك الهيئات لم تكلف نفسها عناء الاتصال بوزارة المالية لتلقي ميزانيات مقررة لهذا الغرض. وحتى «الخطة الوطنية للصحة والبيئة»، التي أقرتها الحكومة في شهر آذار ٢٠١٦، قبل نحو ٥ أعوام، لم تقدم حتى الآن إلى وزير الصحة وحماية البيئة لنيل التعقيب والموافقة عليها ولم يتم تقديمها للغرض الإقرار النهائي إلى الحكومة.

تطرق هذا التقرير إلى ما يحظى بالأهمية الكبرى والاهتمام الأكبر لدى الإسرائيليين: أي الأمن. فقد ذكر المراقب أنه حتى من الناحية الأمنية، تحمل أزمة المناخ أخطارا غير متوقعة على إسرائيل. وكشف أنه فقط في العام ٢٠٢٠، بدأت وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي في دراسة كيفية تأثير تغير المناخ عليهما. ومع ذلك، وحتى تموز من العام الجاري، ٢٠٢١، ما زال الاستعداد للأزمات في مرحلة الفحص والدراسة الأولية لا أكثر، ولم يتم بعد تشكيل طواقم عمل لصياغة خطط عمل ملموسة من شأنها معالجة المخاطر المتعلقة بنظام الدفاع في السنوات القادمة، كجزء من خطة متعددة السنوات وعلى المدى المتوسط إلى الطويل.

ويشير التقرير إلى العناصر المركزية المقلقة من ناحية أمنية كما تعرفها المنظومة العسكرية والأمنية، كالتالي: الخوف من النشاط في بيئة تسودها درجات حرارة عالية وظروف بيئية قاسية؛ زيادة كبيرة في المهام والأعباء لحماية الجبهة الداخلية المدنية في ظروف الظواهر الجوية الشديدة التطرف؛ وتكييف البنية التحتية والمرافق مع الظروف المناخية المتغيرة غير المستقرة. من جانب آخر نبه التقرير إلى الجغرافيا الاستراتيجية وتأثيرها على استقرار المنطقة والأنظمة وتفاقم الأزمات القائمة. وفي هذا الصدد حذر من المخاطر التي قد تأتي من جهة دول أخرى، بما في ذلك انهيار دول، وموجات ضخمة من اللاجئين، وتوترات أمنية.

يضع التقرير الإسرائيلي معيقاته ومستخلصاته في السياق العالمي؛ فيكتب أنه منذ العام ١٩٦١ كان هناك انخفاض بنسبة ٢١٪ في الناتج الزراعي العالمي بسبب التغير المناخي، والذي لا

يؤثر على المحاصيل فقط بل أيضا على العمال. فمن فحص أجرته وزارة الزراعة مؤخرا تبين أن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بإسرائيل بسبب الكوارث الطبيعية في العقد الماضي بلغت قيمتها ٣,٥ مليار شيكل حتى الآن، وهو مبلغ يشمل الإصابات الجسدية وأضرار الممتلكات الخاصة والعامة وكذلك البنية التحتية. التقدير الذي يبشر أيضا بالتغيرات في السنوات الأخيرة هو تقدير «صندوق الأضرار الطبيعية»، حيث قدر إجمالي مطالبات المزارعين بالتعويض للعامين ٢٠١٨ و٢٠١٩، عن الأضرار الطبيعية، بحوالي ٣٠٠ مليون شيكل كل عام - بزيادة حوالي ٤٥٪ مقارنة بالسنوات السابقة.

ازدياد متفاجم لانقطاع التيار الكهربائي بسبب حدة الطقس

كذلك، يحذر المراقب من أن الآثار غير المباشرة لتغير المناخ يمكن أن تنعكس أيضا على ازدياد متفاجم لانقطاع التيار الكهربائي خلال حلول الظواهر الجوية الشديدة. فمن جهة ستكون هناك زيادة ملحوظة في الطلب على الكهرباء، وليس فقط في فصلي الشتاء والصيف، بل أيضا في الفترات الانتقالية. من جهة أخرى، تشير البيانات التي تم جمعها إلى انخفاض إنتاج الكهرباء في الأيام الحارة بشكل ملحوظ. وخلص التقرير إلى أن النتيجة ستكون الوصول إلى ذروة في الطلب على الكهرباء، وهو الأمر الذي يشكل خطرا متزايدا لحدوث اضطرابات في إمدادات الكهرباء».

وتطرقت التحليلات في هذا الشأن إلى المعلومات التي قدمتها شركة الكهرباء ردا على طلب المراقب في أب الماضي، ولفتمت إلى أن هناك توقعات «بزيادة الطلب على الكهرباء وإلحاق أضرار بالبنية التحتية للكهرباء بما في ذلك المحطات الفرعية وخطوط النقل والتوزيع، وفي الحالات المتطرفة إلحاق أضرار بمحطات إنتاج الكهرباء». كذلك، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات المتزايدة والرياح الشديدة «قد تلحق أضرارا مؤقتة أو دائمة بمحطات الطاقة التابعة لشركة الكهرباء الموجودة في المناطق الساحلية ومحطات الطاقة وخطوط الطاقة ومحطات التحويل الفرعية الموجودة في داخل البلاد». وأشار التقرير إلى أن التغير المناخي قد يتضمن زيادة في عدد موجات الجفاف وموجات الحرارة، مما قد يلحق الضرر أيضا بالبنية التحتية لشبكة إنتاج وتوزيع الكهرباء ويسبب أيضا زيادة في وتيرة الحرائق الكبيرة، بما في ذلك ما يعرف بالعواصف النارية».

يبين التقرير أنه مقارنة مع قائمة الدول الـ ٢٩ في منظمة OECD، تحتل إسرائيل المرتبة الأولى في القائمة مع أعلى نسبة انبعاث للفرد. ورغم مساحتها الصغيرة فالانبعاثات فيها تشبه دولة متوسطة. وأشار إلى أنه خلافا للدول الأخرى، لم تحدد وزارة الطاقة هدفا للتحويل إلى الطاقة النظيفة المتجددة حتى العام ٢٠٥٠. وبشأن خفض الانبعاثات تم إقرار هدف، ولكن لم تقدم الوزارة معلومات مفصلة في الخطة التي نشرتها في نيسان ٢٠٢١ حول كيفية تطبيق نيتها للتوصل إلى ذلك الهدف.

ويذكر التقرير أنه: على أساس أبحاث علمية تراكمت في العقود الأخيرة، يتبلور إدراك عالمي بأن استمرار انبعاث غازات الدفيئة بالأحجام الحالية سيؤدي إلى ارتفاع تركيزها في الغلاف الجوي، ومن ثم إلى تغييرات مناخية حادة، وستترتب على ذلك أزمة أخذة بالتشكل تشمل دولاً وقطاعات مختلفة، والتي ستؤدي إلى تدهور اقتصادي، وصحي، وبيئي عالمي؛ وأن منع تحقق هذا السيناريو يتطلب نشاطا عالميا شاملا لتقليص انبعاث غازات الدفيئة من خلال الانتقال إلى اقتصاد خال من الكربون.

المواجهة الناجمة لتقليص غازات الدفيئة والتهيب للأضرار المناخية، تتطلب تغييرا في المفاهيم والتصورات، لا تشكل بحسبها أزمة المناخ موضوعا بيئيا بل أزمة بنيوية- هيكلية تهدد العديد من المنظومات الحياتية، وعليه فهي ترتبط بمجمل الأنشطة الحكومية. فبينما جرى في الكثير من الدول الإعلان عن حالة طوارئ مناخية، وشرع باتخاذ خطوات على المستويين الوطني والمحلي من خلال الإدراك بأن أزمة المناخ تشكل مركزيا مهما في خارطة المخاطر، لم يحدث هذا في إسرائيل بعد.

وبكلمات التقرير: لقد تمخض النشاط الرقابي عن عدد من النواتج التي تظهر أن التغيير في المفاهيم والتصورات لم يحصل بعد في دولة إسرائيل؛ وأن الأجسام التي اتخذت إجراءات من أجل تحسين عملية التهيؤ للأزمة المناخية قليلة؛ وأن إسرائيل من الدول القليلة في العالم التي لم تشرع بعد بالعمل على أساس خطة استعداد قومية مؤولة ومصادق عليها، على الرغم من أنها تقع في منطقة معرضة لمخاطر كبيرة، وعليه فهي معرضة لمزيد من مخاطر التغيرات المناخية؛ وتبين أن أزمة المناخ لم تشكل بعد جزءا من خارطة التهديدات القومية؛ ولم يجر بعد تطبيق الخطوات اللازمة للحد من انبعاث غازات الدفيئة، وأعاققت خلافات بين الوزارات (وما زالت تعيق) قدرة إسرائيل على الوفاء بتعهداتها وقياماتها في مجال تقليص كميات

(فلاش ٩٠)

غازات الدفيئة المنبعثة، والانتقال إلى استخدام الطاقة المتجددة؛ ولم يجر بعد في إسرائيل تذوّت المخاطر الكامنة في التغيير المناخي وتأثيراتها على الاقتصاد وعلى الجهاز المالي؛ وما زالت إسرائيل تقع في أسفل القائمة من بين الدول التي قمنا باستعراضها في مجال التجديد والابتكار المناخي.

التوصية: اقتصاد يقل فيه استخدام الكربون وانتقال إلى طاقة خضراء

يوصي التقرير الرقابي بفحص الصعوبات في البنية التنظيمية والأدائية القائمة، ومن بينها تشتت الصلاحيات بين جهات حكومية عديدة وتجزئة كل واحد من سبل معالجة أزمة المناخ؛ وفجوة هيكلية بين مسؤولية الجسم العام عن مجال معين وبين صلاحية العمل في هذا المجال، كل هذه الأمور تصعب على تسوية التوتر القائم بين الغايات الجماهيرية العامة المختلفة والحسم فيما بينها. ويوصي أيضا بوجوب تحديد الانشغال بأزمة المناخ كغاية جوهرية، يقع على عاتق الحكومة بمجمل الوزارات، وأن الموضوع سيعالج من خلال هيئة قومية تمكن من الحسم على أساس التوازن بين مصالح عامة متصادمة، ومسارات اتخاذ قرارات في ظروف عدم اليقين، والتي قد تفضي إلى إدخال تغيير جذري في القطاع الاقتصادي.

وهو يقدر بأن هذا الأمر سيساهم في تحسين التخطيط الحكومي طويل الأمد برؤية شاملة، في سبيل التوجه نحو اقتصاد يقل فيه استخدام الكربون، ويقوم بدمج اعتبارات مناخية في عمل الحكومة. وهنا قدم التقرير توصية إضافية تتمثل في تعزيز البنية التحتية المعلوماتية العلمية والاقتصادية والتكنولوجية المطلوبة لهذا الأمر، والعمل على أن تقوم البنية التحتية والموارد القومية والتمويل العام والخاص بدعم انتقال دولة إسرائيل إلى اقتصاد يقل فيه استخدام الكربون، والدفع نحو قيام الدولة بما هو مطلوب كي تفي بتعهداتها وقياماتها في مجال تقليص انبعاث غازات الدفيئة.

في ملخص الأمر، كما يكتب المراقب، ثمة تحدّ أمام الحكومة في إسرائيل يتمثل في مسائل إدارة المخاطر على المستوى القومي، وضرورة رسم مسار يفضي إلى بناء اقتصاد يقل فيه استخدام الكربون، والنمو الأخضر، والانتقال إلى طاقة خضراء من ناحية، والاستعداد الأمثل - من الناحية الأخرى - للمخاطر المترتبة على التغييرات المناخية على مستوى الفرد، والموارد والطبيعة.

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية